

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس
مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

موجز

يسر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يرد على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.10)، وأن يقدم معلومات مُستكملة عن الحالة الراهنة لتنفيذها. ولم يكن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مشفوعاً بأية تحفظات. ويمثل ذلك الرأي علامة فارقة أخرى في سجل المكتب من حيث أن المكتب قد حافظ على الرأي "النظيف" لمراجعي الحسابات الذي حصل عليه في عام ٢٠٠٩. وتشير تقديرات المكتب إلى أنه قد تم تنفيذ ٤٥ في المائة من توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكما يظهر في هذه الوثيقة، تُركز إدارة المكتب تركيزاً شديداً على معالجة الشواغل المتعلقة بمراجعة الحسابات؛ ويسلط هذا التقرير الضوء على الحالة الراهنة وخطة الإدارة فيما يتعلق بالتوصيات القليلة التي لم تُنفذ بعد.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171212 171212 12-61380X (A)



تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وواجه منذ ذلك الحين عدة تحديات. وقد أجريت مراجعة حسابات للرصيد الافتتاحي وفقا للمعايير في مقر المكتب في الفترة من ١٣ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وكشفت مراجعة الحسابات عن وجود ثغرات يمكن أن يكون لها، ما لم تُعالج، أثر سلبي على رأي مراجعة الحسابات عن تنفيذ المعايير في المكتب، وهو يقوم باتخاذ الاجراءات التصحيحية المبينة في هذا التقرير لمعالجة أوجه القصور هذه.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - رد موجز لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
٤	ألف - معلومات أساسية
٤	باء - التحديات الحالية والتدابير المتخذة للتصدي لها
٨	ثانيا - ردود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
٨	ثالثا - خلاصة
	المرفق الأول - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في
٩	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
	المرفق الثاني - تعليقات على حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المنتهية في
٢٠	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

أولا - رد موجز لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

ألف - معلومات أساسية

١ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كيان ذاتي التمويل تابع لمنظومة الأمم المتحدة، يُقدم إلى مجموعة واسعة من الشركاء خدمات مستدامة في مجال الهياكل الأساسية والشراء وإدارة المشاريع. وخلال عام ٢٠١٢، واصل المكتب فرض نظم رقابة داخلية قوية مع إدارة حافظة مخاطره الواسعة بنجاح في الوقت ذاته. وفي حين يكفل المكتب الرضا المستمر من جانب الشركاء، واصل تعزيز بعض ممارسات وإجراءات العمل المتصلة بدقة المحاسبة على أساس الاستحقاق حفاظاً على معايير الكفاءة والفعالية.

٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، مُنح المكتب شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس "معيار المنظمة ٩٠٠١" عن جودة الإدارة، وبذلك أصبح أول منظمة من منظمات الأمم المتحدة تنال نظم إدارتها العالمية تلك الشهادة رسمياً. وخلال عام ٢٠١٢، اضطلعت هيئة معتمدة لإصدار الشهادات بمراجعة حسابات مراقبة على سبيل المتابعة، أكدت استمرار حصول المكتب على هذه الشهادة.

٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح المكتب عضواً في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، مما زاد من شفافية المكتب وخضوعه للمساءلة. وخلال شهر أيار/مايو ٢٠١٢، اعترفت المبادرة علناً بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو أول عضو من أعضائها يقوم بنشر معلومات مُرمّزة جغرافياً عن المشاريع في شكل نموذجي موحد ومُيسر.

باء - التحديات الحالية والتدابير المتخذة للتصدي لها

٤ - أعطى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المكتب رأياً غير مشفوع بتحفظات عن مراجعة الحسابات، على غرار ما كان عليه الحال بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وزادت الاحتياطات التشغيلية، رغم قيام المكتب بعدد من عمليات الشطب الكبيرة لتغطية الخسائر المرحلة من الفترات السابقة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت الاحتياطات من الاحتياطات التشغيلية تبلغ ٤٨,٤ مليون دولار. بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت الاحتياطات التشغيلية تبلغ ٦٣,٣ مليون دولار، وبذلك تجاوزت المستوى الأدنى المطلوب بنسبة ٣١ في المائة. أما الرقم المقارن بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فقد كان ٤٢,٧

مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة عن احتياجات الاحتياطيّات التشغيلية المعمول بها آنذاك.

٥ - وواصل المكتب توفير الاعتمادات للوفاء بالتزامه فيما يتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة لموظفيه بالنسبة لموظفي الإدارة الممولين من الميزانية، بما في ذلك تأمينهم الصحي لما بعد انتهاء الخدمة. وتحسباً لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، حصل المكتب على تقييم إكتواري لاستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد للموظفين الممولين من ميزانية المشاريع. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت هذه الاستحقاقات قد بلغت ٣٤,١ مليون دولار وشملت: مبلغ ٢١,٦ مليون دولار للتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة، ومبلغ ٩,٦ ملايين دولار لمنح الإعادة إلى الوطن، ومبلغ ٢,٩ مليون دولار للإجازات السنوية غير المستخدمة. واستخدم هذا التقييم الاكتواري افتراضات خط الأساس ذاتها المستخدمة في حساب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين بالنسبة لجميع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومع ذلك، يُجري المكتب مناقشات مع الخبراء الاكتواريين للحصول على تقييم إكتواري فيما يتعلق بالموظفين الممولين من ميزانية المشاريع استناداً إلى البيانات التاريخية والاتجاهات الاحصائية الخاصة بالمكتب.

٦ - وهذا الالتزام الإضافي المتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد للموظفين الممولين من ميزانية المشاريع سيلزم تمويله من الاحتياطيّات التشغيلية القائمة. وذلك مؤداه أنه وفقاً للبيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يمكن أن يقل رصيد الاحتياطيّات التشغيلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المستوى الذي قرره المجلس التنفيذي بحوالي ١٠ ملايين دولار.

المسائل التي يتعين مراقبتها والمخاطر التي يجب تقليلها

٧ - لا يزال أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية ينتشر بين شركاء المكتب، ويصاحبه انخفاض في الطلب على بعض خدمات المكتب. وفي إطار عملياته لإدارة المخاطر في المؤسسة، يرصد المكتب الحالة بانتظام، ويكفل في الوقت ذاته احتفاظ المنظمة بقدرتها على التحرك السريع، وعلى تخفيض حجمها بسرعة في حالة ما إذا حدث انخفاض كبير في الطلب وفي تدفقات الإيرادات المرتبطة به على السواء.

٨ - ويواصل المكتب الالتزام بمجال ضيق لعملياته وخفض الرسوم التي يتقاضاها كي يوفر لشركائه والمنتفعين أقصى قيمة وفائدة. ويسعى المكتب إلى تحسين الكفاءة بغية زيادة تخفيض رسومه. قد كان متوسط نسبة الرسوم التي يتقاضاها عن خدماته الإدارية العالمية لعام

٢٠١١ حوالي ٥,٧ في المائة. وتوجد نظم لإدارة الإيرادات لكفالة استمرار المنظمة في تعديل تكاليف خدماتها بما يتماشى مع مستوى الإيرادات المتأتية.

٩ - وفي حين أن الاحتياطات التشغيلية للمكتب موجودة كتدبير للتقليل من المخاطر، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن لأحداث كارثية غير منظورة، مثل صدور حكم قانوني عقابي بدفع تعويضات أو التعرّض لغش كبير، أن تضيق كثيرا من المكاسب التي تحققت خلال السنوات الست الماضية. وتحديدًا، فإن نموذج العمل المتبع في المكتب يعرضه إلى مخاطر تشغيلية معينة. ومن أجل تخفيف هذا التعرّض، قام المكتب بالمبادرات التالية: اضطلع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بمراجعة شاملة لنظامه المالي وقواعده المالية؛ وهو يضطلع تدريجياً بتحديث إطاره للرقابة الداخلية؛ وقد أصدر حتى الآن أكثر من ٣٠ من التوجيهات التنظيمية الإضافية وسياسات العمل الداعمة، واشترى عدة بوالص تأمين إضافية متخصصة للتأمين على المؤسسة، بما في ذلك من أجل الحماية من الإهمال المهني. وعلى الرغم من هذه التدابير، يدرك المكتب أنه لا يمكنه مطلقاً تحقيق تغطية كاملة ضد جميع مخاطر العمل والمخاطر التشغيلية، ومن هنا كانت الحاجة إلى أن يُبقي احتياطياته التشغيلية على المستوى الذي حدده المجلس التنفيذي.

١٠ - إن الإدارة القوية للمشاريع وشؤون الميزانية شرط تنظيمي أساسي، إذ أنه يجد من حالات الإفراط في الإنفاق بينما يكفل إنجاز البرامج في مواعيدها والأداء المالي المرضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يواصل المكتب تعزيز أدواته المالية والإدارية الالكترونية، وكذلك تحليلاته لأداء المشاريع. ويجري القيام باستعراضات فصلية اعتيادية لضمان النوعية لجميع المشاريع من أجل كفالة تنفيذها وإنجازها في مواعيدها المحددة. وفي عام ٢٠١١، أنشأ المكتب دورة تدريبية تأسيسية داخلية عن إدارة المشاريع لتدريب مديري المشاريع عن طريق تبادل المعارف الشاملة لعدة ممارسات (مدعومة بنظام لضبط جودة الممارسات). وينظم هذا التدريب فصلياً منذ ذلك الحين.

١١ - وجرى مطابقة الرصيد المشترك بين الصناديق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل كامل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتجري مفاوضات شاملة بين كبار موظفي إدارة المكتب وإدارة البرنامج الإنمائي لتسوية الرصيد المشترك بين الصناديق لما قبل عام ٢٠٠٧. ويقوم البرنامج الإنمائي والمكتب بصفة منتظمة بمطابقة جميع المعاملات الجديدة المشتركة بين الصناديق، مما يقلل إلى الحد الأدنى من احتمال وجود اختلافات بين الصناديق في المستقبل.

١٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قام المكتب باستكمال إجراءاته المتبعة في إدارة الأصول وأصدر أمراً إدارياً جديداً بشأن إدارة الأصول وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يجري استخدام وحدة الأصول في نظام أطلس لتعقب وإدارة جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات المستخدمة لكل من أغراض المكتب الإدارية والمشاريعية.

١٣ - ومثل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تحدياً كبيراً بالنسبة للمكتب، وذلك بسبب مركزه ككيان ذاتي التمويل وطبيعة نموذج أعماله. ويعني اعتماد المكتب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وجوب إغلاق حساباته ومراجعتها سنوياً، بدلا من كل سنتين كما كان الحال من قبل. واقتارنا بالتغييرات والمخاطر المرتبطة بتنفيذ المعايير، عينت الجمعية العامة، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، مراجعين خارجيين جدد لحسابات المكتب، مع تخصيص فترة للتوعية وإجراء تعديلات في السياسة. وأدخلت عمليات جديدة موافقة للمعايير في نظام أطلس ويجري الآن العمل بها على نحو تام. وقام المكتب حتى الآن بإعداد صيغة البيانات المالية النموذجية لعام ٢٠١٢، وأعد ٢٣ سياسة محاسبية، وعين ٣٤ جهة تنسيق في المكاتب الإقليمية ومراكز العمليات، وافتتح موقعا شبكيا متعدد اللغات للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن طريق بث برامج بشأن مواضيع تخص المعايير المذكورة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، بدأت المنظمة تنفيذ برنامج تدريبي بشأن مزايا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لبيان آثار التغييرات في أساليب العمل. ومع ذلك، فقد أبرزت المشاكل الأولية التي صودفت لدى التنفيذ العملي للمعايير وجود حاجة تنظيمية بالغة الأهمية لاتخاذ إجراءات عاجلة. وقد كشفت مراجعة حسابات الرصيد الافتتاحي التي أجراها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الفترة من ١٣ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن وجود عدة ثغرات يمكن أن يكون لها أثر سلبي على رأي مراجعي الحسابات عن السنة الأولى من تنفيذ المعايير. ويتخذ المكتب إجراءات تصحيحية لمعالجة هذه الثغرات. ومن بين هذه الإجراءات تنظيم تدريب مكثف لجميع الممارسين للشؤون المالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وحضر التدريب خبراء في المعايير، بمن فيهم مراجعو الحسابات الخارجيون الجدد، لتقديم الإرشاد والتوجيه اللازمين، وشملت المبادرات الأخرى تعيين عدة موظفين إضافيين للتعجيل بتنفيذ المهام المختلفة ذات الصلة بالمعايير وأدائها.

١٤ - وفي أعقاب عملية التصفية الشاملة التي أجراها المكتب، حدد الحجم الحقيقي للخصوم السابقة. ويواصل المكتب إدارة جميع خصومه المعروفة؛ وسعى من خلال التفاوض أو التحكيم، حيثما كان ذلك مناسباً، إلى تقليل أو تسوية حالات تعرضه للمخاطر. وبما أنه

لا يمكن إزالة المخاطر المالية ومخاطر الإضرار بالسمعة الناجمة عن المقاضاة إزالة كاملة، فقد سعى المكتب إلى تخفيف الأثر المحتمل لهذه المطالبات.

ثانياً - ردود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

١٥ - أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تسع توصيات رئيسية صُنفت بوصفها ذات "أولوية عالية" و ١١ توصية صُنفت بوصفها ذات "أولوية متوسطة". وقد نفذت إدارة المكتب تسعاً من التوصيات العشرين. ويورد المكتب الردود على تلك التوصيات في الصفحات من ٧ إلى ١٣ من هذا التقرير.

ثالثاً - خلاصة

١٦ - يسر المكتب أن يرد على تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهو إذ يستند إلى ما طرأ من تطورات وتحسينات منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وإذ يضع في اعتباره الدرجة العالية من التفاني والالتزام التي أبدتها موظفوه، فإنه على ثقة من أن المسائل المتبقية التي سُلط عليها الضوء في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ستُعالج في حينها وبطريقة مرضية.

المرفق الأول

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة
المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

لم يحدد لها تاريخ مستهدف	حدد لها تاريخ مستهدف	قيد التنفيذ	نفذت أو مطلوب غلق ملفها	لم تقبل	عدد التوصيات	الإدارة المسؤولة
-	٢	٢	٢	-	٤	المالية
-	٢	٢	١	-	٣	إدارة المشاريع
-	-	-	١	-	١	المشتريات
-	-	-	١	-	١	المكتب التنفيذي
-	٤	٤	٥	-	٩	المجموع

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

لم يحدد لها تاريخ مستهدف	حدد لها تاريخ مستهدف	قيد التنفيذ	نفذت أو مطلوب غلق ملفها	لم تقبل	عدد التوصيات	الإدارة المسؤولة
-	٥	٥	٣	-	٨	المالية
-	٢	٢	٣	-	٥	إدارة المشاريع
-	-	-	٢	-	٢	المشتريات
-	٢	٢	-	-	٢	الخدمات الإدارية
-	٢	٢	-	-	٢	الموارد البشرية
-	-	-	١	-	١	المكتب التنفيذي
-	١١	١١	٩	-	٢٠	المجموع

في الفقرة ٣٠، أوصى المجلس بأن ينشئ المكتب آلية للعمل بصورة مستقلة على تحديد ورصد المشاريع المنفذة وفقا لسياسته للتمويل المسبق بما يتيح له إدارة المخاطر المرتبطة بذلك إدارة ملائمة؛ وقيّد أي مبلغ مستحق القبض في بياناته المالية فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة بدون وجود تمويل.

مكتب خدمات المشاريع لديه الأدوات لتحديد التمويل بالسلف المقدم لصالح شركائه من أجل أنشطة تنفيذ المشاريع. وستفيد هذه السلف بوصفها حسابات قبض في البيانات المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ذات الصلة بالمشاريع المنفذة بدون وجود تمويل.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: أنجزت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ٣٢، أوصى المجلس بأن ينفذ المكتب ضوابط، تدعمها التقارير الكافية من أجل رصد المشاريع المدارة على أساس مستوى العطاء (أساس المجموعة)، بما يحول دون تجاوز الإنفاق على المشاريع؛ وتسجيل أي حساب مستحق القبض بحيث يعكس المشاريع التي أنفقت بما يتجاوز التمويل المتاح.

المكتب لديه بالفعل الهيكل المطلوب في نظامه لتخطيط موارد المؤسسة وغير ذلك من الأدوات اللازمة لتقديم تقارير عن أنشطته على أساس كل مشروع على حدة بدلا من تقديم التقارير على مستوى الصندوق (الشريك). ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يُقيد المكتب الحسابات المستحقة القبض للمشاريع التي تجاوز إنفاقها التمويل المتاح، مع تخفيض مناسب في قيمة الحسابات المستحقة القبض هذه وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: أنجزت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: نُفذت بالكامل

في الفقرة ٤٣، أوصى المجلس بأن يدرج المكتب استعراضا رسميا قائما على أساس المخاطر للمشاريع المقترحة قبل قبول المشاريع وتنفيذها.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتموز/يوليه ٢٠١٢، نفذ المكتب عمليات وضوابط عززت من نهجه لقبول العمليات القائم على المخاطر وذلك عن طريق تعديل نبذات مخاطر المشاريع في نظام "Leads" لإبراز البنود التي تتطلب استعراضات وتفويضاً على مستوى رفيع.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: أُنجرت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ٤٨، كمرر المجلس توصيته السابقة بأن يقوم المكتب بما يلي:
(أ) استخلاص الدروس من مشاريعه القائمة والنظر في التدابير التي تمكنه من إقفال المشاريع في الوقت المحدد لها؛ (ب) التصدي للحجم المتأخر من المشاريع التي تحتاج إلى إقفال.

يُسلّم المكتب بأهمية إقفال المشاريع في حينها، وقد اتبع نهجاً استباقياً من أجل زيادة سرعة إقفال المراحل التشغيلية والمالية على السواء وجودتها والمساءلة بشأنها. وقد نُفذت أداة إقفال المشاريع في منتصف عام ٢٠١١ من أجل التشغيل الذاتي لهذه العملية وترشيدها والإسراع بها. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أوقف المكتب أكثر من ٤٥٠ مشروعاً قديماً. وعلاوة على ذلك، طور المكتب خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ القدرة على حساب الفائدة على أموال المشاريع بدون الاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ذلك الاعتماد الذي كان يؤدي في الماضي إلى حالات تأخير في الإقفال المالي للمشاريع. وستؤدي الزيادة في استقلالية المكتب إلى سرعة الإقفال المالي للمشاريع مستقبلاً.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: أُنجرت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: نُفذت بالكامل

في الفقرة ٤٩، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب برصد حالة المشاريع بانتظام بما يكفل دقة التعبير عنها في نظام أطلس.

نفذ المكتب العمليات والضوابط اللازمة لرصد حالة المشاريع في نظام أطلس، عن طريق نظام "Leads"، وأداة إقفال المشاريع وأداة "حيز عمل الإدارة" الجديدة التي بدأ العمل بها في نيسان/ أبريل ٢٠١٢. وتم أيضا تحسين القدرة على إدارة التغييرات في النظام.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: أنجزت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: نُفذت بالكامل

في الفقرة ٥٣، أوصى المجلس بأن يعزز المكتب دوره الرقابي على مركز عمليات جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي في الوقت المناسب للتحديات التشغيلية التي تؤثر على مشاريعه.

عزز المكتب ضوابطه عن طريق تنفيذ عملية ضمان إلكترونية تتم على أساس ربع سنوي لكل مشروع، وستعالج هذه العملية مسائل جودة البيانات، والإنجاز، وزمن المشروع، والتكلفة والنوعية. وستوفر هذه العملية المستوى المناسب من الإشراف والرقابة لمواجهة هذه التحديات التشغيلية في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى عملية أدوات ضمان الأعمال المنفذة بالفعل، حُدد مركز عمليات جمهورية الكونغو الديمقراطية كيما تزوره بعثة استشارية لتحديد مستوى نضج إدارة المشروع في أوائل عام ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ٥٤، أوصى المجلس بأن ينظر المكتب في مدى كفاية مراقبته ودعمه للمراكز التي تعمل في بيئات عالية المخاطر.

عزز المكتب ضوابطه بتنفيذ عملية ضمان إلكترونية على أساس ربع سنوي لكل مشروع، وستتناول هذه العملية مسائل جودة البيانات والإنجاز وزمن المشروع والتكلفة والنوعية. وستوفر العملية المستوى المناسب من الإشراف والرقابة للتصدي للتحديات التشغيلية في الوقت المناسب. ويقوم المكتب حاليا بتنفيذ "إطار لتصنيف المشاريع" من أجل تحديد العمليات العالية المخاطر بصورة أفضل والسماح بتقديم قدر أكبر من الدعم والإرشاد الاستراتيجيين.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ٦٢، أوصى المجلس بأن يحل المكتب التنازع على الاختلافات بين الصناديق في حساباته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اتفق المكتب والبرنامج الإنمائي، تحت إشراف مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، على إنشاء آلية يحدد وفقا لها فريق خبراء مستقلين مسؤوليات كل منهما عن الأرصدة المتراخ عليها، وتبلغ في شكل توصيات إلى إدارة كل من المنظمتين. ويتفق المكتب والبرنامج الإنمائي على تنفيذ هذه التوصيات على الفور. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاختصاصات هذه الآلية.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

في الفقرة ٦٤، أوصى المجلس بأن يدعم المكتب ضوابطه لرصد المشاريع فيما يتصل بترتيبات اتفاقات الخدمات الإدارية لكشف أخطاء التدوين في النظام وغيرها من الأخطاء في الوقت المناسب، والحصول على تأكيد المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل إقفال حساباته بما يكفل الكشف عن بنود التسوية.

يقوم المكتب بتنفيذ الضوابط الملائمة لمنع حدوث أخطاء في التدوين وتقديم تقارير عن المعاملات المشتركة بين الصناديق إلى البرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، ستطبق ضوابط تخفيف مناسبة لكفالة كشف الأخطاء في الوقت المناسب. وسيحصل المكتب أيضا على تأكيد للمبالغ المشتركة بين الصناديق قبل إقفال حسابات عام ٢٠١٢.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

في الفقرة ٧١، أوصى المجلس بأن يستعرض المكتب عملية إعداد البيانات المالية بما يكفل معالجة الثغرات التي حددها المجلس من خلال العمليات التي باشرها.

سيكفل المكتب، طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، صحة تصنيف أرصدة حساباته والكشف عنها بصورة مستقلة بحيث يتم الفصل بين انخفاض قيمة حسابات القبض واعتمادات الخصوم.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

في الفقرة ٧٧، أوصى المجلس بأن يضع المكتب الاستراتيجيات الملائمة لمعالجة المجالات التي تتطلب اهتماماً خلال تنفيذه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

اعتمد المكتب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد رحل المكتب جميع أرصده الثابتة وإدارة الإجازات إلى نظام أطلس التابع له وأنجز التغييرات الهيكلية والتكيفات اللازمة لكي يكون النظام بكامله جاهزاً للعمل طبقاً للمعايير. وسيعتمد نجاح تنفيذ المعايير على نتائج الانتهاء من البيانات المالية للمكتب لعام ٢٠١٢.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ٨٣، أوصى المجلس بأن يعترف المكتب اعترافاً كاملاً بالتزامات نهاية الخدمة وتدبير الأموال اللازمة لها في إطار تنفيذه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

منذ تنفيذ المكتب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دبر المكتب الأموال اللازمة لجميع التزاماته المتعلقة بنهاية الخدمة واعترف بها كلها بصورة كاملة.

الإدارة المسؤولة: فريق ممارسة المالية
الحالة: أُنجرت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: نُفذت بالكامل

في الفقرة ٨٨، كرر المجلس توصيته السابقة بأن ينظر المكتب في تنقيح سياسته لتقييم التزام الإجازة السنوية لدى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إن اختيار المكتب سياسات لتقييم التزام الإجازة السنوية يستند إلى القرارات المتخذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، سيواصل المكتب التشاور مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ويواؤم سياسته المحاسبية فيما يتعلق بالتزامات الإجازة السنوية مع السياسة المحاسبية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ٩٤، أوصى المجلس بأن يستعرض المكتب ما يقوم به من تصميم ورصد وتنفيذ عملية الميزنة على أساس النتائج، والأدوات التي يستخدمها في هذا الشأن بما يكفل للمنظمة ووحدات العمل أن تكون مسؤولة عن النتائج المحددة والموارد المستخدمة من أجل تحقيقها.

نّفذ المكتب هذه التوصية. وفي سياق عرض تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، استعرض المكتب تصميم إطاره للنتائج الإدارية وقام بتحسينه (DP/OPS/2011/5، المرفقات). وفي سياق استعراضه لمنتصف المدة (DP/OPS/2012/7 و DP/OPS/2012/7، المرفقات)، أجرى المكتب تقييماً لتطور مؤشرات الأداء عبر الزمن، تناول مؤشرات الأداء ذات الصلة والأهداف والنتائج المرتبطة بها المستقاة من خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وتقديراته للميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ومؤشرات الأداء الإضافية التي وضعت من خلال اتفاقات الأهداف الداخلية بما يكفل مساءلة المديرين ذوي الصلة عن النتائج. وسيواصل المكتب النهوض بمستوى تطور مؤشرات

الأداء الحية على "الواجهة الإلكترونية" لشبكة الانترنت التابعة له، استنادا إلى البيانات الموجودة في نظم المكتب.

الإدارة المسؤولة: فريق أداء وإدارة المؤسسة
الحالة: أُنجرت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ٩٩، أوصى المجلس بأن يحتفظ المكتب بسجلات مركزية ملائمة لحالات الاستثناء التي أقرتها اللجان المحلية للعقود والمشتريات؛ وأن يقوم بعملية الرصد والتحليل والإبلاغ مرة على الأقل سنويا إلى الإدارة العليا بشأن الاتجاهات في تقديم حالات الاستثناء لتحديد ما إذا كانت تعكس مشاكل كامنة في مهمة الشراء.

اتخذ المكتب التدابير المناسبة لتنفيذ هذه التوصية. وقد حث المكتب اللجان المحلية للعقود والمشتريات على أن تُعد وتُوزع على إدارة المكتب قائمة الطلبات المقدمة التي رست عليها عطاءات أو استعرضت بناء على استثناءات من استخدام الأساليب الرسمية للتماس تقديم العطاءات، وأن تبرز مختلف الحقائق مثل الحالات الاستثنائية مقابل الطلبات التنافسية المقدمة من مراكز العمليات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

الإدارة المسؤولة: فريق ممارسات الشراء
الحالة: أُنجرت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ١٠٠، أوصى المجلس بأن ينفذ المكتب إجراءات لاستعراض أوامر الشراء من أجل الوقوف على أوامر الشراء المنجزّة.

أدرجت وظيفة جديدة ضمن "حيز عمل الإدارة" فيما يتعلق بممارسة الشراء، تتعقب أوامر الشراء التي تقل قيمتها عن ٢٥٠.٠٠٠ دولار والتي أصدرت بحق بائع بعينه ومشروع بعينه في الأشهر الإثني عشر الماضية. وستمكن القائمة الناجمة عن ذلك موظفي المكتب وإدارته من الاطلاع على البيانات الواردة في كل أمر شراء واستعراضها، بما في ذلك نوع السلعة المشتراة، واسم المورد، واسم المشتري، واسم جهة الموافقة، والقيمة لكل أمر شراء، والمبلغ المُجمّع لأوامر الشراء، لتحديد أوامر الشراء المنجزّة.

الإدارة المسؤولة: فريق ممارسات الشراء

الحالة: أنجرت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: نُفذت بالكامل

في الفقرة ١٠٧، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) تلافي أوجه التضارب في سجلات الأصول بما يكفل قدرته على الإفادة الدقيقة محاسبيا عن أصوله، وإعداد أرصدة افتتاحية دقيقة لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) معالجة حالات عدم الاتساق في عملية التصديق على قائمة جرد الأصول.

المكتب بصدد تصحيح أوجه التضارب المشار إليها في سجل أصوله الثابتة. وعلاوة على ذلك، فقد أصدر تعليمات واضحة مراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن عمليات التصديق على الأصول والتحقق المادي من صحتها إلى مكاتبه الميدانية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستتاح هذه التعليمات على شبكة الانترنت لسهولة اطلاع جميع الموظفين المعنيين عليها.

الإدارة المسؤولة: فريق دعم المؤسسة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

في الفقرة ١١٢، أوصى المجلس بأن يعمل المكتب على تحسين ضوابطه بشأن إدارة الإجازات من خلال كفالاته ما يلي: (أ) أن تكون جميع الإجازات الممنوحة معتمدة ومسجلة في النظام ومدعومة بالوثائق المناسبة؛ (ب) العمل بانتظام على استعراض وتسوية سجلات الإجازات.

بدأ فريق ممارسة الموارد البشرية التابع للمكتب بتسوية سجلاته المتعلقة بالإجازات. وهو يؤكد أيضا كل رصيد للإجازات مع المكاتب الميدانية لكفالة دقة جميع سجلات الإجازات. ويستخدم جميع موظفي المكتب حاليا نظاما عالميا للإجازات، وضع في عام ٢٠١١، وبذلك يتم تلافي الحاجة إلى مسك السجلات الورقية. وتم الانتهاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من إدخال مزيد من التحسينات على النظام العالمي للإجازات ستفضي إلى تسجيل الإجازات للموظفين الذين ليسوا من موظفي العقود. وهذه التحديثات بالنسبة لغير الموظفين

سيتم تنفيذها على مراحل، بدءاً بمنطقة واحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر أن يتم تنفيذها تماماً بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: فريق ممارسة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ١١٤، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) إجراء عمليات تدقيق شهرية للتثبت من صحة المرتبات بما يكفل اكتماله ودقته؛ (ب) رصد واستعراض جميع حالات إنهاء الخدمة بما يضمن شطب المستخدمين من كشوف المرتبات بمجرد انتهاء خدمتهم بالمنظمة.

زاد المكتب من عملية رصده لهذا المجال ويقوم باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصية. وأنشئت حتى الآن آلية مخصصة لإجراء عمليات التدقيق للتحقق من شطب جميع الموظفين المنتهية خدمتهم من كشوف المرتبات. وسيتم بمزيد من التفصيل وضع أسلوب أكثر اتساقاً بالطابع المنظومي فضلاً عن إجراءات للتثبت من الصحة شهرياً؛ ويتوقع المكتب أن يبدأ العمل بهذا الأسلوب بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: فريق ممارسة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

في الفقرة ١١٨، كرر المجلس توصيته السابقة بأن ينفذ المكتب خطة رسمية للتعافي بعد وقوع الكوارث ولاستمرارية الأعمال بحيث تشمل جميع أنواع أحداث الكوارث التي تؤثر سواء على عمليات نظم المعلومات أو على مهام المستعمل الأخير.

المكتب بصدد تنفيذ خطط للتعافي من الكوارث ولاستمرارية الأعمال بالنسبة للمكاتب التابعة للمكتب التي لم تضع هذه الخطط بعد. وقد أحرز تقدم كبير على هذه الجبهة خلال عام ٢٠١٢، وقام خلاله خمسة عشر مكتباً بتنفيذ هذه الخطط، بينما تقوم المكاتب المتبقية بوضع خططها في صيغتها النهائية. ويقوم رئيس جهاز الأمن بالاتصال بجميع الوحدات التشغيلية في المكتب ليطلب إليها أن تضع هذه الخطط، وسيتم استعراض جميع

الخطط والموافقة عليها من جانب رئيس جهاز الأمن بما يكفل الامتثال لسياسات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

الإدارة المسؤولة: فريق دعم المؤسسة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

المرفق الثاني

تعليقات على حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

قدم مجلس مراجعي الحسابات، في مرفق تقريره عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5/Add.10) موجزا لحالة تنفيذ التوصيات التي تعود إلى فترات مالية سابقة. ومن بين ٥٩ توصية لوحظت من فترات سابقة، تم تنفيذ ٤٧ توصية تنفيذا تاما، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة، ويجري تنفيذ ١١ توصية. وترد فيما يلي معلومات عن التوصيات الإحدى عشرة التي يجري تنفيذها على النحو المدرج في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين السابقة. وقد يود المجلس التنفيذي الإقرار بأنه وفقا لتقييم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تم تنفيذ خمس توصيات من توصيات مجلس مراجعي الحسابات الإحدى عشرة ذات الصلة بالفترات المالية السابقة. وقد أدرجت المعلومات الواردة أدناه بذات الترتيب الذي قُدمت به التوصيات في المرفق الأول لهذا التقرير. ويوجز الجدول التالي الحالة العامة.

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات التي تعود إلى فترات سابقة واعتبرت غير منفذة بشكل كامل في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	لم تقبل	نفذت أو طلب إغلاق ملفها	فيد التنفيذ	حدد لها تاريخ مستهدف	لم يحدد لها تاريخ مستهدف
المالية	٦	-	١	٥	٥	-
الخدمات الإدارية	٣	-	٢	١	١	-
إدارة المشاريع	٢	-	٢	-	-	-
المجموع	١١	-	٥	٦	٦	-

في الفقرة ٦٤، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن ينفذ المكتب ضوابط ويقدم تقارير للتمييز على وجه الدقة بين أرصدة المشاريع المستحقة القبض وتلك المستحقة الدفع وأرصدة المشاريع التي تمثل تجاوزا للإتفاق.

أعدت تقارير للتمييز على وجه الدقة بين أرصدة المشاريع القبض والأرصدة المستحقة الدفع وأرصدة المشاريع التي تمثل تجاوزا للإنفاق. ومع ذلك، قدمت على مستوى الصندوق (الشريك) تقارير بشأن أرصدة المشاريع المستحقة القبض وتلك المستحقة الدفع. وقد اقترح مجلس مراجعي الحسابات أن تقدم التقارير عن هذه الأرصدة على مستوى المشروع في فترات تقديم التقارير المالية المقبلة. وبالتالي، فقد وضع المكتب تقريراً يحدد أنشطته على أساس كل مشروع على حدة، بدلا من أن يقدم تقريرا على مستوى الصندوق (مستوى الشريك). وسيقيد المكتب حسابا مستحق القبض للمشاريع التي أنفقت أكثر من التمويل المتاح، مع بيان انخفاض القيمة على النحو المناسب في حسابات القبض هذه في بياناته المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام ٢٠١٢.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: نفذت بالكامل
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: انجزت

في الفقرة ٨٣، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن يحل الاختلافات المتنازع عليها بين الصناديق في حساباته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اتفق المكتب والبرنامج الإنمائي، تحت إشراف مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، على آلية يحدد وفقا لها فريق خبراء مستقلين مسؤوليات كل منهما عن الأرصدة المتنازع عليها وتبلغ في شكل توصيات إلى إدارة كل من المنظمتين. ويتفق المكتب والبرنامج الإنمائي على تنفيذ التوصيات على الفور. ويجري حاليا وضع اختصاصات هذه الآلية في صيغتها النهائية.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

في الفقرة ٨٦، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي:
(أ) متابعة نفقات المشاريع المرفوضة وإدراج قيودات محاسبية مناسبة؛ (ب) تحسين التثبيت من صحة المعلومات المدرجة في نظامه لكفالة التقليل إلى أدنى حد من حالات الرفض.

يقدم المكتب نفقات المشاريع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس فصلي. وفي عام ٢٠٠٩، استحدث المكتب نظاماً للتحقق من نفقات المشاريع لاكتشاف حالات الرفض المحتملة وتصويب البيانات قبل تقديمها إلى البرنامج الإنمائي. وقد ساعد هذا النظام على تقليل نسبة حالات الرفض إلى ١ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف المكتب على تنفيذ ضوابط لمنع إدراج نفقات المشاريع على مخطط غير صحيح للحسابات.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

في الفقرة ٩١، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) أن يواصل متابعة الاختلافات غير المسواة بين الصناديق في حساباته؛ (ب) أن يعمل مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على حل الاختلافات القديمة بين الصناديق.

خلال فترة السنتين، أوقف المكتب المعاملات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من خلال الحساب المشترك بين الصناديق، وتعامل فقط معها على أساس نقدي. وترجع المبالغ المستحقة القبض المشتركة بين الصناديق وقدرها ١,٣ مليون دولار المستحقة من تلك المنظمات إلى فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وفترات سنتين سابقة. وعقب فشل الجهود المبذولة لاسترداد المبالغ غير المسددة، قدم المكتب تقريراً إلى لجنة العقود والمشتريات بالمر لشطب تلك المبالغ. وكذلك رصد المكتب اعتماداً كاملاً بهذا المبلغ في بياناته المالية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

في الفقرة ١١١، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن ينظر المكتب في تنقيح سياسته المتبعة في تقييم التزام الإجازة السنوية لدى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

يستند اختيار المكتب للسياسات المتعلقة بتقييم التزام الإجازة السنوية إلى القرارات المتخذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي سيواصل المكتب التشاور مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وموامة سياسته المحاسبية بشأن التزامات الإجازة السنوية مع السياسة المحاسبية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ١٢٢، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن يضع المكتب خطة لتمويل التزامات نهاية الخدمة.

قام المكتب بالاستثمار والتخصيص للمبالغ اللازمة للوفاء بجميع التزامات نهاية الخدمة لتمكين المكتب من الوفاء على النحو التام بالتزاماته فيما يتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة كلما نشأت. ومع ذلك، فقد أوصى مجلس مراجعي الحسابات بتخصيص استثمارات محددة لتمويل التزامات المكتب المتعلقة بنهاية الخدمة. ومن ثم سيتم تنفيذ خطة تمويل رسمية للوفاء بالتزامات نهاية الخدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في الفقرة ١٧٨، اتفق المكتب مع توصية المجلس السابقة المكررة بأن يقوم المكتب بتحليل جميع المشاريع المدرجة حاليا وتحديد المشاريع التي يلزم إيقافها.

يُسلم المكتب بأهمية إيقاف المشاريع، وقد اتبع نهجا استباقيا لزيادة سرعة إيقاف المرحلتين التشغيلية والمالية وجودته والمساءلة بشأنه. ونُفذت أداة إيقاف المشاريع في أوائل عام ٢٠١١، وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أقفل المكتب أكثر من ٤٥٠ مشروعا قديما. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١١، استحدث المكتب القدرة على حساب الفائدة على أموال المشاريع دون الاعتماد على البرنامج الإنمائي، ذلك الاعتماد الذي كان يؤدي في

الماضي إلى حالات تأخير في الإقفال المالي للمشاريع. وستزيد استقلالية المكتب من سرعة الإقفال المالي للمشاريع مستقبلاً.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: أنجزت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ١٨٥، اتفق المكتب مع توصية المجلس السابقة المكررة بأن يتخذ المكتب مزيداً من الخطوات من أجل: (أ) كفالة القيام بانتظام برصد حالة المشاريع وإيرادها بدقة في نظام أطلس؛ (ب) الانتهاء على وجه الاستعجال من عملية إقفال المشاريع.

أطلقت المرحلة الثانية من عملية المكتب لإقفال المشاريع بقصد الإسراع بالإقفال المالي للمشاريع التي أقفلت عملياتها. وقد عزز المكتب الضوابط أيضاً عن طريق تنفيذ عملية ضمان إلكترونية ربع سنوية بشأن المشاريع، تتناول مسائل جودة البيانات، وإنجازها، وزمن المشروع، والتكلفة، والنوعية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أقفل المكتب أكثر من ٤٥٠ مشروعاً قديماً. وعلاوة على ذلك فخلال الربع الأخير من عام ٢٠١١، استحدث المكتب القدرة على حساب الفوائد على أموال المشاريع دون الاعتماد على البرنامج الإنمائي، ذلك الاعتماد الذي كان يؤدي في الماضي إلى حالات تأخير في الإقفال المالي للمشاريع. وستزيد استقلالية المكتب من سرعة الإقفال المالي للمشاريع مستقبلاً.

الإدارة المسؤولة: ممارسة إدارة المشاريع

الحالة: أنجزت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ٢٩٣، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) تلافي أوجه التضارب المشار إليها في سجلات أصوله؛ (ب) استعراض جميع سجلات الأصول بما يكفل عدم اكتشاف أوجه تضارب مماثلة أخرى.

(أ) تناول المكتب أوجه التضارب هذه (سجلات الأصول متاحة للاستعراض)؛

وأورد المكتب على الوجه الصحيح قيمة أصوله في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠١٠-

٢٠١١؛ (ب) يجري المكتب سنويا استعراضات وتحققا ماديا بشأن جميع أصوله لكفالة بيانها على الوجه الصحيح. وسيواصل المكتب استعراض سجلات أصوله بما يكفل تصحيح أي أوجه تضارب، إن وجدت، مستقبلا في الوقت المناسب.

الإدارة المسؤولة: فريق دعم المؤسسة

الحالة: أنجزت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ٣١٢، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن ينفذ المكتب ضوابط لتحسين إدارة أصول المشاريع المشتراة بأموال المشاريع.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وضعت سياسات وإجراءات لأصول المشاريع وأبلغت للموظفين. وصدر أمر إداري بشأن "إدارة الأصول" (AI/EO/2011/02) في إطار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أنجز المكتب تحقيقه المادي من جميع أصول مشاريعه، واستنادا إلى ذلك التحقق المادي، استكمل المكتب سياساته بهدف تحسين الرقابة على أصول المشاريع. ويخزن الآن فهرس المشتريات، الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وينشئ سجلا لجميع أصول المشاريع المشتراة ابتداء من عام ٢٠١٢ فصاعدا. ولأغراض التحقق من الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أنجز في تموز/يوليه ٢٠١٢ سجل أصول لجميع المشاريع الجارية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويجري التثبيت من هذه الأصول.

الإدارة المسؤولة: فريق دعم المؤسسة

الحالة: أنجزت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: نفذت بالكامل

في الفقرة ٣٥٩، اتفق المكتب مع توصية المجلس بأن ينفذ المكتب خطة رسمية للتعافي من الكوارث ولاستمرارية العمل تشمل جميع أنواع الأحداث الكارثية التي يمكن أن يكون لها أثر على عمليات نظم المعلومات ومهام المستعمل الأخير.

يعكف المكتب على تنفيذ خطط للتعافي من الكوارث ولاستمرارية العمل لجميع مكاتبه التي لم تضع هذه الخطط حتى الآن. وقد أحرز قدر كبير من التقدم على هذه الجبهة

في عام ٢٠١٢، حيث قام خلاله ١٥ مكتبا بتنفيذ هذه الخطط، في حين تعكف المكاتب المتبقية على إنجاز خططها. ويقوم رئيس جهاز أمن المكتب بالاتصال بجميع وحدات العمل في المكتب لمتابعة وضع هذه الخطط. وسيتم استعراض جميع الخطط واعتمادها من قبل رئيس جهاز الأمن مما يكفل الامتثال لسياسات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن المعمول بها.

الإدارة المسؤولة: فريق دعم المؤسسة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.